

**No. 41894**

---

**Netherlands  
and  
Morocco**

**Agreement between the Kingdom of the Netherlands and the Kingdom of Morocco on the transfer of sentenced persons. Rabat, 30 November 1999**

**Entry into force:** *provisionally on 30 December 1999 and definitively on 1 May 2001 by notification, in accordance with article 24*

**Authentic texts:** *Arabic, Dutch and French*

**Registration with the Secretariat of the United Nations:** *Netherlands, 21 October 2005*

---

**Pays-Bas  
et  
Maroc**

**Convention entre le Royaume des Pays-Bas et le Royaume du Maroc sur le transfèrement des personnes condamnées. Rabat, 30 novembre 1999**

**Entrée en vigueur :** *provisoirement le 30 décembre 1999 et définitivement le 1er mai 2001 par notification, conformément à l'article 24*

**Textes authentiques :** *arabe, néerlandais et français*

**Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies :** *Pays-Bas, 21 octobre 2005*

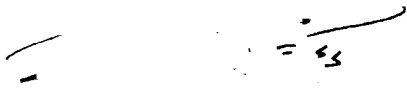
إثر اتا لذلك فتم توقيع معاهدة الدولتين المأذون اهه ابذلك على هذه  
الاتفاقية ووجه ما طابوهم اعابها

وحدد الرباط في 30 نونبر 1999 في أممين بالاعمال المبررة  
والهولندية والفرنسية، على اعتبار ان التماس الثلاثة لها نفس القوة  
الاثباتية.

عن المملكة المغربية

وزير العدل

عمر عنياد



عن المملكة الهولندية

الملكة (المملكة الهولندية)

بالمين

هنريكا ثونج دي شت



## التطابق الترابي

### المادة الخامسة والعشرون

- 1 - تطابق هذه الاتفاقية :
  - بالنسبة لهولاندا ، في الجزء من الممكلة الواقع بأوروبا .
  - بالنسبة الممكلة المغربية في جميع التراب الوطني .
- 2 - يمكن تبادل من هولاندا وبموجب تبادل المذكرات تو، يعه ال تطابق الترابي الى الانتي الهولاندية أو الى أروبا .

## التوقيف والإلغاء

### المادة السادسة والعشرون

- 1 - يمكن لكل من الدولتين في كل حين توة ية ، أو إلغاء هذه الاتفاقية بواسطة اشارة موجه الى الطرف الآخر .  
أما بالنسبة الممكلة الهولاندية يهق لكل من الطرفين ان يوة ، أو ياني هذه الاتفاقية بالنسبة لأي جزء من الاجزاء الترابية الممكلة الهولاندية .
- 2 - يسهول التوتوية من تاريخ التوصل باشارة من الطرف الآخر ، وينتهي بتاريخ تسام الاشارة بإلغاء هذا التوتوية ؛ ويسري مفعول الإلغاء ابتداء من اليوم الاول من الشهر الثالث الموالي لتاريخ التبرايغ من الطرف الآخر .
- 3 - غير ان هذه الاتفاقية تبقى سارية المفعول على الاشخاص الذين تم توتوتهم توتوتيا لها قبل سريان مفعول التوتوية ، أو الإلغاء .

## الباب الثاني

### مقتضيات الخلافات

#### المادة الثالثة والعشرون

تحل عن الطريق الدبلوماسي كل الخلافات التي قد تنشأ بسبب تأويل أو تطبيق مقتضيات هذه الاتفاقية .

أما لجنة الخبراء التشريعية المختصة بالامانة فتكون من ممثلين عن وزارتي الخارجية والعدل، وتجتمع بمطابق من إحدى الدولتين، وذلك لتسهيل حل المشاكل التي قد تنتج عن تطبيق هذه الاتفاقية .

## الباب الثالث

### مقتضيات ختامية

#### التنفيذ المؤقت، والدخول حيز التنفيذ

#### المادة الرابعة والعشرون

1 - تطبق هذه الاتفاقية بصورة مؤقتة لمدة سبعمائة يوم من تاريخ شهر واحد على التوقيع عليها، وتدخل حيز التنفيذ اعتباراً من اليوم الاول من الشهر الثاني الموالي لتاريخ آخر تاريخ يشهد بإبلاغ توفيق الاجراءات الدستورية المتطابقة في كل من الدولتين .

2 - أبرمت هذه الاتفاقية لمدة غير محددة .

رجاء، على الدولة الماطرية ان تشاور الدولة الطالبة في اقرب الاجال  
بقرار قبول او رفض ما يلي النقل .  
رجاء، تامل قرار الرفض .

### المادة العشرون

يحق لكل من الدولتين ان تتفاوضا بامكانهما مع الماطرية الاخرى  
بتوجيه الماطرات والوثائق المرفقة بها، مسؤولية بالترجمة اللغتها الرسمية .

### المادة الواحدة والعشرون

تمنى من اجراءات التمهيد، الوثائق والمسندات التي يقع ارسالها  
تطابقا لهذه الاتفاقية .

## الفرع السابع

### المصاريف

### المادة الثانية والعشرون

تتكفل دولة التنفيد بالحراسة لانجاز عملية النقل .  
مساريف النقل بما فيها مساريف الحراسة تقع على عاتق دولة  
التنفيذ ما لم يتقرر خلاف ذلك من طرف الدولتين .  
لا يمكن باي حال لدولة التنفيد الماطرية باسترجاع المساريف التي  
انفذتها التنفيد المسؤولة وحراسة المحكوم عليه .

ب- نص المادة ١٤ من إعلانات القانونية التي تجرم الفعل موضوع الحكم بدولة الادانة وكذا كل الممارسات المماثلة حول كيفية تنفيذ الدولة بدولة التنفيذ ، وحول الآثار القانونية للادانة بدولة التنفيذ .

2- تدلي دولة الادانة امامت زيزا المار ه او اس ت ج اية المار دولة التنفيذ بالوثائق التالية :

أ- اصل الوثيقة السابقة لأصل المقرر بالادانة الذي توضع في حدود الامكان ظروف الجريمة ، زمانها ، مكان ارتكابها ، تكريفة القانوني ومدة العقوبة ، وتشهد دولة الادانة بالطابع التنفيذي لهذا المقرر .

ب- تصريح بتتبعه السابقة قضائية تثبت فيه موافقة المحكوم عليه .

ج- الاشارة الى بداية سار الحرية مع الاخذ بالامتداد مدة الامتداد إل الاحتياطي عند الاعتداء و الاشارة الى كل اجراء من شأنه ان يؤثر على تنفيذ العقوبة .

د- كل الممارسات المماثلة حول كيفية تنفيذ الدولة وبداية داخل دولة الادانة .

3- اذا ارتأت إحدى الدولتين ان الممارسات المماثلة تهدد أمن الدولة الاخرى غير كافية لتطبيق هذه الاتفاقية ، فماها ان تطالب الممارسات التكميلية الضرورية .

4- يجب اخبار المحكوم عليه بالمراحل التي يعرفها لهه وكذا يرجع الاجراءات التي تتخذها احدى الدولتين بخصوص ما سبقه .

### 11 اداة التاسعة عشرة

توجه الممارات ماعدات في الحالات الاستثنائية من وزارة العدل للدولة الطالبة الى وزارة العدل للدولة الممااربة ، وترسل الاجوبة بنفس الطريقة في أتمر الأجال .

## الفرع الخامس

### سريان مفعول التنفيذ

#### المادة الخامسة عشرة

تطبق مقتضيات هذه الاتفاقية على تنفيذ الأحكام بالادانة المصدرة سواء قبل او بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

## الفرع السادس

### المسطرة

الفقرة الاولى: الطلبات والرد عليها

#### المادة السادسة عشرة

يمكن تقديم طلب النقل من طرف دولة الادانة او دولة التنفيذ :  
يمكن للمحكوم عليه الماتقل او الماتقله القانوني تقديمه لطلب مكتوب لدولة الادانة او دولة التنفيذ بصفة النقل .

#### المادة السابعة عشرة

يقدم الماتقل كتابة ، وتبين فيه هوية المحكوم عليه وه حل اقامته في دولة الادانة ودولة التنفيذ .

الفقرة الثانية: الوثائق المعززة للطلب

#### المادة الثامنة عشر

1- تدلي دولة التنفيذ إما تعريزا الماتقلها وإما استجابة الماتقل، دولة الادانة بالوثائق الآتية :  
أ- وثيقة تثبت ان المحكوم عليه من رعاياها .

## المادة الثانية عشر

يوافق تنفيذ ذلك الحكم في دولة الادانة عند تسليم المحكوم عليه من طرف سلطات دولة التنفيذ. وإذا تم تسليم المحكوم عليه من تنفيذ دولة داخل دولة التنفيذ، فإن دولة الادانة تسترد حق تنفيذ ذلك الحكم فيما تبقى من المدة وبه التي كان من اللازم تنفيذها أوها بدولة التنفيذ.

لا يمكن لدولة الادانة ان تعمل على تنفيذ المدة وبه عندما تتوفر دولة التنفيذ لأنها انتهت.

## المادة الثالثة عشرة

- لا يمكن الحكم من جديد داخل دولة التنفيذ على الشخص الذي تم نفاه مابقة للمقتضيات هذه الاتفاقية من أجل نفس المدة التي كانت موضوع مقرر الادانة بدولة الادانة.

- الا انه يمكن اعادة اقال الشخص الذي تم نفاه وهو حاكمته وإدانته داخل دولة التنفيذ من أجل مدة أخرى غير تلك التي كانت موضوع مقرر الادانة بدخل دولة الادانة إذا كانت هذه المدة المدة جزائرية بصفة جزئية في ربيع دولة التنفيذ.

## الفرع الرابع

### الإلتزام بإعطاء المعلومات

## المادة الرابعة عشرة

تقدم دولة التنفيذ لدولة الادانة المعلومات المتعلقة بتنفيذ الحكم:

أ - إذا اصبحت ان المدة قد تم تنفيذها.

ب - إذا هرب المحكوم عليه قبل انتهاء مدة عقوبته.

ج - إذا طالبت دولة الادانة من دولة التنفيذ تقريراً خاصاً.



تتقيد دولة التنفيذ بالمبادئ القانونية الواجبة ومدتها كما هي محددة في مقرر الادانة .  
 غير انه اذا كانت المبادئ ومدة هذه الواجبة تتعارض مع تشريع دولة التنفيذ، فيمكن لهذه الاخيرة ملاءمتها مع الواجبة او التدبير المنصوص عليه في قانونها بالنسبة للجرائم المماثلة، وهذه الواجبة او التدبير يتطابق قدر الامكان من حيث المبادئ أو المدة مع ما تقرره تنفيذية بمقتضى حكم الادانة .  
 ولا يمكن لهذه الواجبة او التدبير ان يؤدي من حيث المبادئ او مدته الى تشييد الواجبة الادارة عن دولة الادانة ولا ان يتجاوز الحد الاقصى المنصوص عليه في قانون دولة التنفيذ .

### 11 اداة الثالثة

تشعر دولة الادانة بدون تأخير دولة التنفيذ بكل حكم او اجراء مسطري صادر فوق ترابها يخضع حدا المطابع التنفيذي لمقرر الادانة .  
 تخضع السلطة المختصة بدولة التنفيذ حدا التنفيذ لمقرر الادانة بمجرد اشرافها بهذا القرار .

### المادة التاسعة

يرتقى لدولة الادانة دون دولة التنفيذ الحق في ان تطلب في كل ما من بالمراجعة قدم في مواجهة مقرر الادانة .

### 11 اداة العاشرة

يمكن لكل من دولة الادانة ودولة التنفيذ منح الممنوع والشامل او تحويل الواجبة مطابقة لاتفاقيات دستورهما او لقواعدهما القانونية الأخرى .

### 11 اداة الحادية عشرة

تختص دولة التنفيذ وحدها باتخاذ قرارات تنفيذية من الواجبة لفائدة المحكوم عليه وبصفة عامة بتحديد كيفية تنفيذها .

- ج - اذا كانت الادانة التي يستند عليها المطالبة بزيادة على وقائع سبق الحكم فيها انتهائيا من طرف دولة التنفيذ .
- د - اذا قررت السلطة المختصة لدولة التنفيذ عدم اجراء اية متابعة او قررت جعل حد لمتابعة سبق تحريكها من اجل نفس الوقائع .
- هـ - اذا كانت الوقائع التي استندت عليها الادانة موضوع متابعة في دولة التنفيذ .

### II اداة الخامسة

- يمكن رفض ما يلي النقل وعلى النحو، وخص :
- أ - إذا كان المحكوم عليه يحمل جنسية دولة الادانة .
- ب - إذا كان الفعل الجرمي يتمثل فقط في خرق إلتزامات عسكرية .
- ج - إذا لم يمسد المحكوم عليه - في النطاق الذي تراه دولة الادانة مناهج - ما يذمته من مبالغ مالية، وغرامات، ومصاريف، عقوبات، اذنية، وتعويضات، وعقوبات مالية كيفة! كان نوعها المحكوم بها عليه .

## الفرع الثالث

### تنفيذ العقوبة

#### II اداة السادسة

- يشترع تنفيذهم قرر الادانة لقانون دولة التنفيذ مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المواد التالية :

#### II اداة السابعة

- تواصل السلطات المختصة بدولة التنفيذ تنفيذهم قرر الادانة اتمه اذا على قرار اداري .

## الفرع الثاني

### شروط النقل

#### ا) اداة الثالثة

تمابق هذه الاتفاقية من الشروط التالية :

أ- يجب ان تكون الجريمة التي تبرر طالب النقل دولية عابرة في تشريع كل من الدولتين .

ب- يجب ان يكون المقرر القضائي انتهائيا وقابلا للتفيذ .

ج- يجب ان يكون الماتقل المكرم عابره من رعايا الدولة التي ينقل اليها .

د- يجب ان يوافق الماتقل او ممثله القانوني - اذا تعذر ذلك بسبب صغره او حالته المرضية او العموية - على النقل عن طوام دولة ، به ان يدرك الآثار القانونية التي تنجم عن ذلك .

هـ- يجب الاتقل مدة الموقعية المتبقية عن سنة عند تقديم طالب الترخيس بالنقل ، ويمكن في حالات استثنائية للدولتين الترخيس بذلك رغم ان المدة المتبقية تقل عن سنة .

و- يجب ان تتفق كل من دولة الادانة ودولة التنفيذ على هذا النقل .

#### ا) اداة الرابعة

يرفض طالب نقل المكرم عابره :

أ- اذا امتدت لرت الدولة الماطوية ان هذا النقل من شأنه ان يمس بسيادتها ، بأمنها ، بنظامها العام ، بالمبادئ الاساسية لنظامها القانوني او بمصالحها الاساسية .

ب- اذا تقاده ، الموقعية بمتخس قانون دولة التنفيذ .

## الباب الأول

نقل الأشخاص المعتقلين المحكوم عليهم

### الفصل الأول

مادة 1

#### المادة الأولى

يقع في هذه الاتفاقية :

- أ- بمادة "مقرر الإدانة"، كل معقوبة أو تدبير وقائي سالب الحرية أمرت به إحدى المحاكم بسبب ارتكاب جريمة .
- ب- بمادة "المحكوم عليه الماتقل"، كل شخص من موضوع ادانة انتهائية ويوجد في مخيمية اعتقال في تراب إحدى الدولتين .
- ج- بمادة "دولة الادانة"، الدولة التي تمت بها ادانة الشخص الذي يمكن نقله منها او التي نقل منها .
- د- بمادة "دولة التنقل"، الدولة التي يمكن نقل المحكوم عليه اليها او التي نقل اليها وذلك اقتضاء المعقوبة .

#### المادة الثانية

كل محكوم عليه ماتقل، يمكن ان تنطبق عليه هذه الاتفاقية، ويجب اخبره من طرف دولة الادانة بما تؤوله له هذه الاتفاقية من امكانيات نقله الى بلده قصد تنفيذ مقرر الادانة .

[ ARABIC TEXT — TEXTE ARABE ]

**اتفاقية تتعلق  
بنقل الأشخاص المحكوم عليهم إلى وبنقلهم  
إلى المملكة الهولندية  
و  
إلى المملكة المغربية**

إن المملكة الهولندية  
والمملكة المغربية،  
حرصاً منهن على تنمية وتطوير علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين  
وبصفة خاصة تعزيز التعاون القضائي بينهما،  
ورغبة منهن في تسوية المسائل المتعلقة بنقل المحكوم عليهم وذلك باتفاق  
مشترك،  
ورغبة منهن في تمكين المحكوم عليهم من قضاء ما تبقى من العقوبة  
السالبة الحرية داخل وطنهم تسهيلاتاً إدارية إدماجهم الاجتماعي،  
وفي هذا الاتجاه، وهما مصححة من على التعاون طابعاً المنة والاعد والشروط  
المحددة في هذه الاتفاقية وتوابعها، يعهد جالاته إلى أرباب حدود بالنسبة لنقل  
المحكوم عليهم بقرابات أو تدابير وقائية سالبة الحرية.  
اتفقتا على المقتضيات التالية:

## **Verdrag tussen het Koninkrijk der Nederlanden en het Koninkrijk Marokko inzake de overbrenging van gevonniste personen**

Het Koninkrijk der Nederlanden

en

het Koninkrijk Marokko,

Geleid door de wens de vriendschappelijke betrekkingen en de samenwerking tussen beide Staten te bevorderen en met name de justitiële samenwerking te bevorderen;

Ernaar strevend vraagstukken met betrekking tot de overbrenging van gevonniste personen in onderlinge overeenstemming te regelen;

Ernaar strevend gevonniste personen de mogelijkheid te bieden hun vrijheidsbenemende straf of maatregel in hun land te ondergaan, ten einde hun resocialisatie te bevorderen;

Vastbesloten elkaar, overeenkomstig de regels en voorwaarden bepaald in dit Verdrag, wederzijds in zo ruim mogelijke mate samenwerking te verlenen bij de overbrenging van personen die zijn veroordeeld tot een vrijheidsbenemende straf of maatregel;

Zijn de volgende bepalingen overeengekomen:

### TITEL I

#### OVERBRENGING VAN GEVONNISTE EN GEDETINEERDE PERSONEN

##### HOOFDSTUK 1

##### *Algemene beginselen*

##### Artikel 1

Voor de toepassing van dit Verdrag wordt verstaan onder:

a. de uitdrukking „veroordeling”: elke straf of veiligheidsmaatregel door een rechter opgelegd en met zich meebrengende vrijheidsbeneming wegens een strafbaar feit;

b. de uitdrukking „gevonnistte persoon”: een persoon die op het grondgebied van een der Staten onherroepelijk is veroordeeld en is gedetineerd;

c. de uitdrukking „de Staat van veroordeling”: de Staat waarin de veroordeling werd uitgesproken tegen de persoon die kan worden of reeds is overgebracht;

d. de uitdrukking „de Staat van tenuitvoerlegging”: de Staat waarnaar de gevonniste persoon kan worden of reeds is overgebracht, ten einde zijn veroordeling te ondergaan.

## Artikel 2

Elke gevonniste persoon op wie dit Verdrag van toepassing kan zijn, dient door de Staat van veroordeling op de hoogte te worden gebracht van de mogelijkheid die dit Verdrag hem biedt om te worden overgebracht naar zijn land voor de tenuitvoerlegging van zijn veroordeling.

## HOOFDSTUK 2

### *Voorwaarden voor overbrenging*

## Artikel 3

Dit Verdrag wordt toegepast onder de volgende voorwaarden:

a. het feit dat aanleiding geeft tot het verzoek moet in de wetgeving van beide Staten strafbaar zijn gesteld;

b. de rechterlijke beslissing moet onherroepelijk en voor tenuitvoerlegging vatbaar zijn;

c. de gevonniste persoon moet een onderdaan zijn van de Staat van tenuitvoerlegging;

d. de gevonniste persoon of, indien zijn leeftijd of lichamelijke of geestelijke toestand daartoe aanleiding geven, zijn wettelijke vertegenwoordiger moet vrijwillig en volledig bewust van de rechtsgevolgen instemmen met de overbrenging;

e. op het tijdstip van het verzoek tot overbrenging moet de gevonniste persoon nog ten minste een jaar van zijn straf ondergaan. In uitzonderingsgevallen kunnen beide Staten zich akkoord verklaren met een overbrenging zelfs wanneer het strafrestant minder is dan een jaar;

f. de Staat van veroordeling en de Staat van tenuitvoerlegging moeten het eens zijn over de overbrenging.

## Artikel 4

De overbrenging van een gevonniste persoon wordt geweigerd:

a. indien de aangezochte Staat van oordeel is dat de overbrenging zou kunnen leiden tot een aantasting van zijn soevereiniteit, veiligheid, openbare orde, de basisbeginselen van zijn rechtsorde of van zijn wezenlijke belangen;

b. indien de straf volgens de wet van de Staat van tenuitvoerlegging is verjaard;

c. indien de veroordeling die aan het verzoek ten grondslag ligt, is gebaseerd op feiten die in de Staat van tenuitvoerlegging onherroepelijk zijn berecht;

d. indien de bevoegde autoriteiten van de Staat van tenuitvoerlegging hebben besloten geen strafvervolgning in te stellen of de strafvervolgning die zij ter zake van dezelfde feiten hebben ingesteld, te beëindigen;

e. indien de feiten die aan de veroordeling ten grondslag liggen, het voorwerp van strafvervolgning zijn in de Staat van tenuitvoerlegging.

#### Artikel 5

De overbrenging kan met name worden geweigerd:

a. indien de gevonniste persoon de nationaliteit heeft van de Staat van veroordeling;

b. indien het strafbare feit uitsluitend bestaat uit het niet nakomen van militaire verplichtingen;

c. indien de gevonniste persoon zich naar het oordeel van de Staat van veroordeling niet voldoende heeft gekweten van de hem opgelegde geldbedragen, geldboetes, gerechtelijke kosten, schadevergoedingen en geldelijke veroordelingen van welke aard dan ook die hij moet voldoen.

### HOOFDSTUK 3

#### *Tenuitvoerlegging van de straf*

#### Artikel 6

De tenuitvoerlegging van een veroordeling wordt beheerst door de wet van de Staat van tenuitvoerlegging onder de in de navolgende artikelen bedoelde voorwaarden.

#### Artikel 7

1. De bevoegde autoriteiten van de Staat van tenuitvoerlegging zetten de tenuitvoerlegging van de veroordeling voort op basis van een administratieve beschikking.

2. De Staat van tenuitvoerlegging is gebonden aan het rechtskarakter en de duur van de sanctie, zoals die uit de veroordeling blijken. Indien deze veroordeling evenwel naar aard en naar duur onverenigbaar is met de wet van de Staat van tenuitvoerlegging, kan die Staat de sanctie aanpassen aan de straf of maatregel door zijn eigen wet voor een soortgelijk strafbaar feit voorgeschreven. Wat de aard betreft, zal de straf of maatregel voor zover mogelijk overeenstemmen met die welke door de ten uitvoer te leggen veroordeling is opgelegd. De door de Staat van veroordeling opgelegde sanctie zal hierdoor naar aard en duur niet worden verzwaaard en evenmin zal het door de wet van de Staat van tenuitvoerlegging voorgeschreven maximum hierdoor worden overschreden.



### Artikel 8

1. De Staat van veroordeling stelt de Staat van tenuitvoerlegging onverwijld in kennis van enige beslissing of maatregel op zijn grondgebied ten gevolge waarvan de veroordeling niet meer voor tenuitvoerlegging vatbaar is.

2. De bevoegde autoriteiten van de Staat van tenuitvoerlegging dienen de tenuitvoerlegging van de veroordeling te beëindigen zodra zij van een dergelijke beslissing in kennis zijn gesteld.

### Artikel 9

Slechts de Staat van veroordeling, met uitsluiting van de Staat van tenuitvoerlegging, is bevoegd te beslissen op een verzoek tot herziening van het vonnis.

### Artikel 10

De Staat van veroordeling en de Staat van tenuitvoerlegging kunnen gratie, amnestie of strafvermindering van de veroordeling verlenen ingevolge hun grondwet of andere wetten.

### Artikel 11

De Staat van tenuitvoerlegging is als enige bevoegd om ten aanzien van de gevonnisde persoon beslissingen te nemen met betrekking tot strafvermindering, en meer in het algemeen, de wijze van tenuitvoerlegging van de straf.

### Artikel 12

1. Met de daadwerkelijke overname van de gevonnisde persoon door de autoriteiten van de Staat van tenuitvoerlegging wordt de tenuitvoerlegging van de veroordeling in de Staat van veroordeling geschorst. Indien de gevonnisde persoon na zijn overbrenging zich aan de tenuitvoerlegging onttrekt, herleeft het recht van de Staat van veroordeling de resterende straf die de gevonnisde persoon in de Staat van tenuitvoerlegging nog had moeten uitsporen, ten uitvoer te leggen.

2. De Staat van veroordeling kan de straf niet langer ten uitvoer leggen, indien de Staat van tenuitvoerlegging de straf beschouwt geheel ten uitvoer gelegd te zijn.

### Artikel 13

1. Een in overeenstemming met de bepalingen van dit Verdrag overgebrachte persoon kan niet opnieuw worden berecht of veroordeeld in de Staat van tenuitvoerlegging terzake van de feiten die aanleiding hebben gegeven tot de veroordeling in de Staat van veroordeling.

2. Een overgebrachte persoon kan in de Staat van tenuitvoerlegging echter wel worden gedetineerd, berecht en veroordeeld voor elk ander feit dan dat welk aanleiding heeft gegeven tot de veroordeling in de Staat van veroordeling, indien dat andere feit door de wetgeving van de Staat van tenuitvoerlegging strafbaar is gesteld.

#### HOOFDSTUK 4

##### *Verplichting tot het verstrekken van inlichtingen*

#### Artikel 14

De Staat van tenuitvoerlegging bericht de Staat van veroordeling ten aanzien van de tenuitvoerlegging van de veroordeling:

- a. wanneer eerstgenoemde de veroordeling beschouwt geheel ten uitvoer gelegd te zijn;
- b. indien de gevonniste persoon uit de detentie ontsnapt vóór de beëindiging van de tenuitvoerlegging van de veroordeling; of,
- c. indien de Staat van veroordeling om een bijzonder rapport verzoekt.

#### HOOFDSTUK 5

##### *Toepassing naar tijdstip*

#### Artikel 15

Dit Verdrag is van toepassing op de tenuitvoerlegging van veroordelingen die hetzij vóór hetzij na de inwerkingtreding van het Verdrag zijn uitgesproken.

#### HOOFDSTUK 6

##### *Procedure*

#### Paragraaf 1: verzoeken en antwoorden

#### Artikel 16

1. Het verzoek tot overbrenging kan zowel door de Staat van veroordeling als door de Staat van tenuitvoerlegging worden ingediend.

2. De gevonniste persoon zelf of diens wettelijk vertegenwoordiger kan hetzij bij de Staat van veroordeling, hetzij bij de Staat van tenuitvoerlegging schriftelijk de wens te kennen geven te worden overgebracht.

#### Artikel 17

De verzoeken tot overbrenging geschieden schriftelijk. Het verzoek bevat de volledige personalia van de gevonniste persoon alsmede zijn verblijfplaats in de Staat van veroordeling en in de Staat van tenuitvoerlegging.

## Paragraaf 2: stukken ter ondersteuning

### Artikel 18

1. Ter ondersteuning van zijn verzoek of in antwoord op het door de Staat van veroordeling geformuleerde verzoek, verstrekt de Staat van tenuitvoerlegging:

- a. een document of verklaring dat de gevonniste persoon een onderdaan is van die staat;
- b. de tekst van de wetsbepalingen waarin het feit dat aanleiding geeft tot de veroordeling in de Staat van veroordeling strafbaar is gesteld, alsmede alle relevante inlichtingen over de wijze van tenuitvoerlegging van de sanctie in de Staat van tenuitvoerlegging en de rechtsgevolgen van de veroordeling in de Staat van tenuitvoerlegging.

2. Ter ondersteuning van zijn verzoek of in antwoord op het door de Staat van tenuitvoerlegging geformuleerde verzoek, verstrekt de Staat van veroordeling:

- a. het origineel of een gewaarmerkt afschrift van de beslissing tot veroordeling waarin, voor zover mogelijk, de omstandigheden waaronder, het tijdstip waarop en de plaats waar het strafbare feit is gepleegd en de wettelijke omschrijving ervan, alsmede de duur van de straf zijn vermeld. De Staat van veroordeling verklaart dat de beslissing voor tenuitvoerlegging vatbaar is;
- b. een verklaring opgemaakt door een rechterlijke autoriteit waaruit de instemming van de gevonniste persoon blijkt;
- c. een opgave van de aanvang van de vrijheidsbeneming, rekening houdend met de eventuele voorlopige hechtenis, met vermelding van elke andere voor de tenuitvoerlegging van de veroordeling ter zake dienende omstandigheid;
- d. alle relevante inlichtingen over de wijze van tenuitvoerlegging van de sanctie in de Staat van veroordeling.

3. Indien een van beide Staten van oordeel is dat de door de andere Staat verschaft inlichtingen ontoereikend zijn om dit Verdrag te kunnen toepassen, kan hij om de nodige aanvullende inlichtingen verzoeken.

4. De gevonniste persoon dient van de voortgang van zijn dossier in kennis te worden gesteld, alsmede van elke door een van beide Staten op zijn aanvraag tot overbrenging genomen beslissing.

### Artikel 19

1. Behoudens uitzonderingsgevallen, worden de verzoeken door het Ministerie van Justitie van de verzoekende Staat aan het Ministerie van Justitie van de aangezochte Staat gericht. De antwoorden worden zo snel mogelijk langs hetzelfde kanaal gegeven.

2. De aangezochte Staat stelt de verzoekende Staat onverwijld in kennis van de beslissing tot instemming met of de weigering van de verzochte overbrenging.

3. Elke weigering dient met redenen te zijn omkleed.

#### Artikel 20

Elk van beide Staten kan verlangen dat de hem aangeboden verzoeken en de bijbehorende stukken vergezeld gaan van een vertaling in zijn officiële taal.

#### Artikel 21

De met toepassing van dit Verdrag verzonden stukken en documenten zijn vrijgesteld van alle legalisatie.

### HOOFDSTUK 7

#### *Kosten*

#### Artikel 22

1. De Staat van tenuitvoerlegging draagt zorg voor de begeleiding bij de overbrenging. De kosten van de overbrenging, met inbegrip van de kosten van de begeleiding, komen ten laste van de Staat van tenuitvoerlegging, tenzij door beide Staten anders wordt bepaald.

2. De Staat van tenuitvoerlegging kan in geen geval vergoeding eisen van de door hem bij de tenuitvoerlegging van de straf en bij de bewaking van de gevonniste persoon gemaakte kosten.

### TITEL II

## REGELING VAN GESCHILLEN

#### Artikel 23

1. Elk geschil over de uitlegging of de toepassing van dit Verdrag wordt langs diplomatieke weg opgelost.

2. Er wordt een gemengde adviserende werkgroep ingesteld, bestaande uit vertegenwoordigers van de Ministeries van Buitenlandse Zaken en van Justitie, die op verzoek van een van beide staten vergadert, teneinde het regelen van problemen die uit de toepassing van dit Verdrag zouden kunnen voortvloeien, te vergemakkelijken.

### TITEL III

#### SLOTBEPALINGEN

##### *Voorlopige toepassing en inwerkingtreding*

#### Artikel 24

1. Dit Verdrag wordt voorlopig toegepast vanaf een maand na de datum van ondertekening en treedt in werking op de eerste dag van de tweede maand na de datum waarop de laatste kennisgeving waarin wordt verklaard dat aan de in elke Staat vereiste constitutionele formaliteiten is voldaan, is verricht.

2. Dit Verdrag wordt gesloten voor onbeperkte duur.

##### *Territoriale toepassing*

#### Artikel 25

1. Dit Verdrag is van toepassing:

- a. ten aanzien van het Koninkrijk der Nederlanden, uitsluitend op het in Europa gelegen gedeelte van het Koninkrijk;
- b. ten aanzien van het Koninkrijk Marokko, op het grondgebied van het Koninkrijk Marokko.

2. Op verzoek van het Koninkrijk der Nederlanden kan de territoriale toepassing, door middel van notawisselingen, worden uitgebreid tot de Nederlandse Antillen en/of Aruba.

##### *Schorsing en opzegging*

#### Artikel 26

1. Elk van beide Partijen kan te allen tijde dit Verdrag schorsen of opzeggen door middel van een aan de andere Partij gerichte kennisgeving. Ten aanzien van het Koninkrijk der Nederlanden, is elk van de Partijen bevoegd dit Verdrag te schorsen of op te zeggen ten aanzien van elk deel van het grondgebied van het Koninkrijk der Nederlanden.

2. De schorsing wordt van kracht op de datum van ontvangst van de kennisgeving door de andere Partij. De schorsing wordt beëindigd op de datum van ontvangst van de kennisgeving van beëindiging van de schorsing. De opzegging wordt van kracht op de eerste dag van de derde maand na de ontvangst van de kennisgeving door de andere Partij.

3. Dit Verdrag blijft echter van toepassing op de tenuitvoerlegging van veroordelingen van personen die overeenkomstig de bepalingen van dit Verdrag zijn overgebracht vóór de datum waarop de schorsing of opzegging van kracht wordt.

TEN BLIJKE WAARVAN de vertegenwoordigers van beide Staten, daartoe naar behoren gemachtigd, dit Verdrag hebben ondertekend en van hun stempel hebben voorzien.

GEDAAN te Rabat, op 30 november 1999, in twee exemplaren, in de Nederlandse, Arabische en de Franse taal, zijnde de drie teksten gelijkelijk authentiek.

*Voor het Koninkrijk der Nederlanden*

H.M. Ambassadeur  
Hendrik Jan van Pesch  
H. J. VAN PESCH

*Voor het Koninkrijk Marokko*

De Minister van Justitie  
Omar Azziman  
OMAR AZZIMAN

[ FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS ]

CONVENTION ENTRE LE ROYAUME DES PAYS-BAS ET LE ROYAUME  
DU MAROC SUR LE TRANSFÈREMENT DES PERSONNES CONDAM-  
NÉES

Le Royaume des Pays-Bas, et le Royaume du Maroc,

Soucieux de promouvoir les rapports d'amitié et la coopération entre les deux États, et en particulier de renforcer la coopération judiciaire entre eux;

Désireux de régler d'un commun accord les questions relatives au transfèrement des personnes condamnées;

Désireux de permettre aux condamnés de purger leur peine ou mesure de sûreté privative de liberté dans leur pays, afin de faciliter leur réinsertion sociale;

Déterminés dans cet esprit, à s'accorder mutuellement, selon les règles et sous les conditions déterminées par la présente Convention, la coopération la plus large en ce qui concerne le transfèrement des personnes condamnées à des peines ou mesures de sûreté privatives de liberté;

Sont convenus des dispositions suivantes:

TITRE PREMIER

TRANSFÈREMENT DES PERSONNES CONDAMNÉES ET DÉTENUES

CHAPITRE 1

*Principes généraux*

*Article premier*

Au sens de la présente Convention:

- a) L'expression "condamnation" désigne toute peine ou mesure de sûreté privative de liberté prononcée par une juridiction en raison d'une infraction pénale;
- b) L'expression "condamné" désigne toute personne ayant fait l'objet d'une condamnation définitive sur le territoire de l'un ou de l'autre État et se trouvant en détention;
- c) L'expression "État de condamnation" désigne l'État où a été condamnée la personne qui peut être transférée ou l'a déjà été;
- d) L'expression "État d'exécution" désigne l'État vers lequel le condamné peut être transféré ou l'a déjà été, afin d'y subir sa condamnation.

*Article 2*

Tout condamné auquel la présente Convention peut s'appliquer doit être informé par l'État de condamnation de la possibilité qui lui est offerte par la présente Convention d'obtenir son transfèrement dans son pays pour l'exécution de sa condamnation.

CHAPITRE 2

*Conditions de transfèrement*

*Article 3*

La présente Convention s'applique dans les conditions suivantes:

- a) L'infraction qui motive la demande doit être punissable par la législation de chacun des deux États;
- b) La décision judiciaire doit être définitive et exécutoire;
- c) Le condamné doit être un ressortissant de l'État d'exécution;
- d) Le condamné ou, en raison de son âge ou de son état physique ou de son état mental, son représentant doit consentir au transfèrement, volontairement et en étant pleinement conscient des conséquences juridiques qui en découlent;
- e) Au moment de la demande de transfèrement, le condamné doit avoir encore au moins un an de peine à exécuter; dans des cas exceptionnels, les deux États peuvent autoriser le transfèrement même si le reliquat de la peine est inférieur à un an;
- f) L'État de condamnation et l'État d'exécution doivent s'être mis d'accord sur ce transfèrement.

*Article 4*

Le transfèrement du condamné sera refusé:

- a) Si le transfèrement est considéré par l'État requis comme étant de nature à porter atteinte à sa souveraineté, à sa sécurité, à son ordre public, aux principes fondamentaux de son ordre juridique ou à ses intérêts essentiels;
- b) Si la prescription de la sanction est acquise d'après la loi de l'État d'exécution;
- c) Si la condamnation qui motive la demande est fondée sur des faits qui ont été jugés définitivement dans l'État d'exécution;
- d) Si les autorités compétentes de l'État d'exécution ont décidé de ne pas engager de poursuites ou de mettre fin aux poursuites qu'elles ont exercées pour les mêmes faits;
- e) Si les faits qui ont motivé la condamnation font l'objet de poursuites dans l'État d'exécution.



*Article 5*

Le transfèrement pourra notamment être refusé:

- a) Si le condamné a la nationalité de l'État de condamnation;
- b) Si l'infraction consiste uniquement dans la violation d'obligations militaires;
- c) Si le condamné ne s'est pas acquitté, dans la mesure jugée satisfaisante par l'État de condamnation, des sommes, amendes, frais de justice, dommages-intérêts et condamnations pécuniaires de toute nature mises à sa charge.

CHAPITRE 3

*Exécution de la peine*

*Article 6*

L'exécution d'une condamnation est régie par la loi de l'État d'exécution aux conditions prévues par les articles suivants.

*Article 7*

1. Les autorités compétentes de l'État d'exécution poursuivent l'exécution de la condamnation sur la base d'une décision administrative.

2. L'État d'exécution est lié par la nature juridique et la durée de la sanction telles qu'elles résultent de la condamnation. Toutefois, si la nature et la durée de cette sanction sont incompatibles avec la législation de l'État d'exécution, cet État peut adapter cette sanction à la peine ou mesure prévue par sa propre loi pour des infractions de même nature. Cette peine ou mesure correspond, autant que possible, quant à sa nature, à celle infligée par la condamnation à exécuter. Elle ne peut aggraver par sa nature ou par sa durée la sanction prononcée dans l'État de condamnation ni excéder le maximum prévu par la loi de l'État d'exécution.

*Article 8*

1. L'État de condamnation informe sans délai l'État d'exécution de toute décision ou de tout acte de procédure intervenu sur son territoire qui a pour effet d'enlever à la condamnation son caractère exécutoire.

2. Les autorités compétentes de l'État d'exécution doivent mettre fin à l'exécution de la condamnation dès qu'elles ont été informées d'une telle décision.

*Article 9*

L'État de condamnation reste, à l'exclusion de l'État d'exécution, compétent pour statuer sur tout recours en révision introduit contre le jugement.

*Article 10*

L'État de condamnation et l'État d'exécution peuvent accorder la grâce, l'amnistie ou la commutation de la peine conformément à leur Constitution ou à leurs autres règles juridiques.

*Article 11*

L'État d'exécution est seul compétent pour prendre à l'égard du condamné, les décisions de réduction de peine et plus généralement, pour déterminer les modalités d'exécution de la peine.

*Article 12*

1. La prise en charge du condamné par les autorités de l'État d'exécution suspend l'exécution de la condamnation dans l'État de condamnation. Lorsque le condamné, une fois transféré, se soustrait à l'exécution, l'État de condamnation récupérera le droit d'exécuter le reliquat de la peine qu'il aurait eu à purger dans l'État d'exécution.

2. L'État de condamnation ne peut plus faire exécuter la peine lorsque l'État d'exécution la considère terminée.

*Article 13*

1. Toute personne transférée, conformément aux dispositions de la présente Convention, ne pourra être jugée ou condamnée à nouveau dans l'État d'exécution sur la base des faits qui ont donné lieu à la condamnation dans l'État de condamnation.

2. Toutefois, la personne transférée pourra être détenue, jugée et condamnée dans l'État d'exécution pour tout fait autre que celui ayant donné lieu à la condamnation dans l'État de condamnation, lorsqu'il est sanctionné pénalement par la législation de l'État d'exécution.

CHAPITRE 4

*Obligation de fournir des informations*

*Article 14*

L'État d'exécution fournira des informations à l'État de condamnation concernant l'exécution de la condamnation:

- a) Lorsqu'il considère terminée l'exécution de la condamnation;
  - b) Si le condamné s'évade avant que l'exécution de la condamnation ne soit terminée;
- ou,
- c) Si l'État de condamnation lui demande un rapport spécial.

CHAPITRE 5. APPLICATION DANS LE TEMPS

*Article 15*

La présente Convention sera applicable à l'exécution des condamnations prononcées soit avant, soit après sa mise en application.

CHAPITRE 6

*Procédure*

Paragraphe 1: demandes et réponses

*Article 16*

1. La demande de transfèrement peut être présentée soit par l'État de condamnation soit par l'État d'exécution.

2. Le condamné lui-même ou son représentant légal peut présenter soit à l'État de condamnation, soit à l'État d'exécution une requête écrite de transfèrement.

*Article 17*

Toute demande de transfèrement est formulée par écrit. Elle indique l'identité complète du condamné ainsi que son lieu de résidence dans l'État de condamnation et dans l'État d'exécution.

Paragraphe 2: pièces à l'appui

*Article 18*

1. Sont produits par l'État d'exécution soit, à l'appui de sa demande, soit en réponse à la demande formulée par l'État de condamnation:

a) Un document ou, une déclaration indiquant que le condamné est un ressortissant de cet État;

b) Le texte des dispositions légales sanctionnant le fait qui a donné lieu à la condamnation dans l'État de condamnation, ainsi que toute information utile sur les modalités de l'exécution de la sanction dans l'État d'exécution, et sur les conséquences juridiques de la condamnation dans l'État d'exécution.

2. Sont produits par l'État de condamnation, soit à l'appui de sa demande, soit en réponse à la demande formulée par l'État d'exécution:

a) L'original ou une copie authentique de la décision de condamnation qui précise, dans toute la mesure du possible, les circonstances de l'infraction, le temps et le lieu où elle a été commise, sa qualification légale et la durée de la sanction. L'État de condamnation certifie le caractère exécutoire de ladite décision;

b) Une déclaration recueillie par une autorité judiciaire constatant le consentement du condamné;

c) L'indication du début de la privation de liberté compte tenu de la détention préventive éventuelle et mentionnant tout autre acte affectant l'exécution de la condamnation;

d) Toute information utile sur les modalités de l'exécution de la sanction dans l'État de condamnation.

3. Si l'un des deux États estime que les renseignements fournis par l'autre État sont insuffisants pour lui permettre d'appliquer la présente Convention, il peut demander le complément d'informations nécessaires.

4. Le condamné doit être informé de l'évolution de son dossier, ainsi que de toute décision prise par l'un des deux États au sujet de sa requête de transfèrement.

#### *Article 19*

1. Sauf cas exceptionnel, les demandes sont adressées par le Ministère de la Justice de l'État requérant au Ministère de la Justice de l'État requis. Les réponses sont transmises par la même voie dans les meilleurs délais.

2. L'État requis doit informer l'État requérant dans les plus brefs délais de la décision d'accepter ou de refuser le transfèrement demandé.

3. Tout refus doit être motivé.

#### *Article 20*

Chacun des deux États pourra se réserver la faculté d'exiger que les demandes et pièces annexes lui soient adressées accompagnées d'une traduction dans sa langue officielle.

#### *Article 21*

Les pièces et documents transmis en application de la présente Convention sont dispensés de toute formalité de légalisation.

### CHAPITRE 7

#### *Frais*

#### *Article 22*

1. L'État d'exécution fournit l'escorte pour le transfèrement. Les frais de transfèrement y inclus de l'escorte sont à la charge de cet État, sauf s'il en est décidé autrement par les deux États.

2. L'État d'exécution ne peut en aucun cas réclamer le remboursement des frais engagés par lui pour l'exécution de la peine et la surveillance du condamné.

TITRE II

RÈGLEMENT DES DIFFÉRENDS

*Article 23*

1. Tout différend occasionné par l'interprétation ou l'application de la présente Convention sera résolu par voie diplomatique.

2. Il est créé une commission mixte consultative, composée de représentants des Ministères des Affaires Etrangères et de la Justice qui se réunira à la demande de l'un ou de l'autre Etat, afin de faciliter le règlement des problèmes qui pourraient surgir de l'application de cette Convention.

TITRE III

DISPOSITIONS FINALES

*Application provisoire et entrée en vigueur*

*Article 24*

1. La présente Convention sera appliquée à titre provisoire un mois après la date de sa signature et entrera en vigueur le premier jour du deuxième mois suivant la date de la dernière notification attestant l'accomplissement des formalités constitutionnelles requises dans chacun des deux États.

2. La présente Convention est conclue pour une durée illimitée.

*Application territoriale*

*Article 25*

1. La présente Convention s'applique:

a) pour ce qui concerne le Royaume des Pays-Bas, exclusivement à la partie du Royaume située en Europe;

b) pour ce qui concerne le Royaume du Maroc, au territoire du Royaume du Maroc.

2. À la demande du Royaume des Pays-Bas, l'application territoriale pourra être étendue, par échange de notes, aux Antilles néerlandaises ou à Aruba.

*Suspension et annulation*

*Article 26*

1. Chacune des Parties peut, à tout moment suspendre ou annuler la présente Convention par le moyen d'une notification adressée à l'autre Partie. En ce qui concerne le

Royaume des Pays-Bas chacune des Parties a le droit de suspendre ou d'annuler la présente Convention en ce qui concerne chacun des territoires du Royaume des Pays-Bas.

2. La suspension prend effet à la date de réception du communiqué par l'autre Partie. La suspension prend fin à la date de réception du communiqué d'annulation de la suspension. L'annulation prend effet le premier jour du troisième mois après la date de réception du communiqué par l'autre Partie.

3. Toutefois, la présente Convention continuera à s'appliquer à l'exécution des condamnations de personnes transférées conformément à ladite Convention avant que la suspension ou l'annulation ne prenne effet.

En Foi de Quoi les représentants des deux États, autorisés à cet effet, ont signé la présente Convention et y ont apposé leur sceau.

Fait à Rabat, le 30 novembre 1999, en double exemplaire, en langues néerlandaise, arabe et française, les trois textes faisant également foi.

Pour le Royaume des Pays-Bas :  
L'Ambassadeur des Pays-Bas,  
HENDRIK JAN VAN PESCH  
H. J. VAN PESCH

Pour le Royaume du Maroc :  
Le Ministre de la Justice,  
OMAR AZZIMAN

[TRANSLATION - TRADUCTION]

AGREEMENT BETWEEN THE KINGDOM OF THE NETHERLANDS AND  
THE KINGDOM OF MOROCCO CONCERNING THE TRANSFER OF  
SENTENCED PERSONS

The Kingdom of the Netherlands

and

The Kingdom of Morocco,

Seeking to promote friendly relations and cooperation between the two States and, in particular, to strengthen judicial cooperation between them;

Desiring to reach agreement on questions relating to the transfer of sentenced persons;

Desiring to enable sentenced persons to serve their sentence of deprivation of liberty or detention order in their country of origin in order to facilitate their reintegration into society;

Determined, in that spirit, to grant each other, in accordance with the rules and conditions set out in this Agreement, the fullest cooperation with regard to the transfer of persons serving sentences of deprivation of liberty or under detention order;

Have agreed as follows:

SECTION I. TRANSFER OF SENTENCED AND DETAINED PERSONS

CHAPTER 1. GENERAL PRINCIPLES

*Article 1*

For the purposes of this Agreement:

(a) "Sentence" means any punishment or measure involving deprivation of liberty ordered by a court on account of a criminal offence;

(b) "Sentenced person" means any person against whom a final sentence has been delivered in the territory of either State and who is under detention;

(c) "Sentencing State" means the State in which the sentence was imposed on the person who may be, or has been, transferred;

(d) "Enforcing State" means the State to which the sentenced person may be, or has been, transferred in order to serve the sentence.

*Article 2*

The sentencing State shall inform any sentenced persons to whom this Agreement may apply that they have the option, under this Agreement, of being transferred to their country of origin in order to serve their sentence.

CHAPTER 2. CONDITIONS OF TRANSFER

*Article 3*

The application of this Agreement shall be subject to the following conditions:

- (a) The offence giving rise to the request must be punishable under the law of both States;
- (b) The judicial decision must be final and enforceable;
- (c) The sentenced person must be a national of the enforcing State;
- (d) The sentenced person or, where the age or the physical or mental state of the sentenced person so requires, that person's representative must consent to the transfer voluntarily and in full awareness of the attendant legal consequences;
- (e) When the transfer is requested, the sentenced person must have at least one year of the sentence remaining; in exceptional cases, the two States may authorize the transfer even if less than one year of the sentence remains;
- (f) The sentencing State and the enforcing State must be in agreement about the transfer.

*Article 4*

The transfer of the sentenced person shall be refused:

- (a) If the requested State considers that the transfer is such as to jeopardize its sovereignty, security, public order, the basic principles of its legal system or its vital interests;
- (b) If the penalty is barred by limitation under the law of the enforcing State;
- (c) If the sentence leading to the request is based on facts on which a final judgement has been delivered in the enforcing State;
- (d) If the competent authorities of the enforcing State have decided not to initiate proceedings or to discontinue proceedings initiated in respect of the same facts;
- (e) If proceedings have been initiated in the enforcing State in respect of the facts that led to the sentence.

*Article 5*

The transfer may, in particular, be refused:

- (a) If the sentenced person is a national of the sentencing State;
- (b) If the offence consists solely of a violation of military obligations;
- (c) If all sums, fines, legal fees, damages or any other pecuniary penalties imposed upon the sentenced person have not been paid in a manner deemed satisfactory by the sentencing State.



CHAPTER 3. ENFORCEMENT OF THE SENTENCE

*Article 6*

The enforcement of a sentence shall be governed by the law of the enforcing State, under the conditions laid down in the following articles.

*Article 7*

1. The competent authorities of the enforcing State shall enforce the sentence on the basis of an administrative decision.

2. The enforcing State shall be obliged to respect the legal nature and length of the penalty as set out in the sentence. However, if the nature and length of the penalty are incompatible with the legislation of the enforcing State, that State may bring the penalty into line with the penalty provided by its own law for similar offences. Any such penalty shall, as far as possible, be of a similar nature to that imposed upon the sentenced person. It may not be more severe in nature or in length than the penalty imposed in the sentencing State or exceed the maximum provided for under the law of the enforcing State.

*Article 8*

1. The sentencing State shall inform the enforcing State without delay of any decision or procedure adopted in its territory as a result of which the sentence ceases to be enforceable.

2. The competent authorities of the enforcing State shall terminate enforcement of the sentence as soon as they are notified of such a decision.

*Article 9*

The sentencing State shall have sole power to decide on any appeal for a review of the sentence.

*Article 10*

The sentencing State and the enforcing State may grant a reprieve, amnesty or a commutation of the sentence in accordance with their respective Constitutions or other legislation.

*Article 11*

The enforcing State shall have sole power to decide to commute the sentence of the sentenced person and, more generally, to determine how the sentence is to be enforced.

*Article 12*

1. The responsibility of the sentencing State for enforcing the sentence shall end when the sentenced person is handed over to the authorities of the enforcing State. Should the sentenced person escape justice upon being transferred, the right to enforce the remainder of the sentence that should have been served in the enforcing State shall revert to the sentencing State.

2. The sentencing State may not continue to enforce the sentence when the enforcing State deems it to be terminated.

*Article 13*

1. No person transferred under the provisions of this Agreement may be retried or re-sentenced in the enforcing State for the acts that led to the sentence in the sentencing State.

2. However, the transferred person may be detained, tried and sentenced in the enforcing State for any act other than that which led to the sentence in the sentencing State, provided that it is punishable under the legislation of the enforcing State.

CHAPTER 4. OBLIGATION TO PROVIDE INFORMATION

*Article 14*

The enforcing State shall supply the sentencing State with information relating to the enforcement of the sentence:

- (a) When it considers that the sentence has been served in full;
- (b) If the sentenced person should escape before completing the sentence; or
- (c) If the sentencing State requests a special report.

CHAPTER 5. TEMPORAL APPLICATION

*Article 15*

This Agreement shall apply to the enforcement of sentences handed down both before and after its entry into force.

CHAPTER 6. PROCEDURE

1. Requests and replies

*Article 16*

1. A transfer request may be submitted by the sentencing State or the enforcing State.

2. Sentenced persons themselves or their legal representatives may submit a written transfer request to the sentencing State or the enforcing State.

*Article 17*

All transfer requests shall be made in writing. They shall indicate the full identity of the sentenced person and his or her address in both the sentencing State and the enforcing State.

2. Supporting documents

*Article 18*

1. The enforcing State shall, either in support of its request or in response to the request submitted by the sentencing State, produce the following:

(a) A document or a statement indicating that the sentenced person is a national of that State;

(b) The text of the legal provisions penalizing the act that led to the sentence in the sentencing State, together with any useful information on the modalities for enforcing the sentence in the enforcing State and the legal consequences of the sentence in the enforcing State.

2. The sentencing State shall, either in support of its request or in response to the request submitted by the enforcing State, provide the following:

(a) The original or a true copy of the sentencing ruling which shall specify, insofar as possible, the circumstances, time and place in which the offence was committed, the legal definition of the offence and the length of the penalty. The sentencing State shall certify that the ruling is enforceable;

(b) A statement of consent from the sentenced person obtained by a judicial authority;

(c) An indication of when the deprivation of liberty began, due account having been taken of any preventive detention and of any other act affecting the enforcement of the sentence;

(d) Any useful information pertaining to the modalities for the enforcement of the penalty in the sentencing State.

3. If either State considers that the information provided by the other State is not sufficient to permit it to apply this Agreement, it may request the necessary additional information.

4. Sentenced persons shall be informed of all changes to their file, as well as of any decision taken by either State with regard to their request for transfer.

*Article 19*

1. Except in exceptional cases, requests shall be addressed by the Ministry of Justice of the requesting State to the Ministry of Justice of the requested State. Replies shall be transmitted through the same channels as soon as possible.

2. The requested State shall inform the requesting State of its decision to accept or refuse the requested transfer within the shortest possible time.
3. Any refusal shall be accompanied by a statement of reasons.

*Article 20*

Either State may reserve the right to require that the requests and accompanying documents should be sent to it accompanied by a translation into its official language.

*Article 21*

Documents transmitted pursuant to this Agreement shall be exempt from any authentication requirements.

*Chapter 7. Costs*

*Article 22*

1. The enforcing State shall provide the escort for the transfer. The costs of transfer, including those relating to the escort, shall be borne by that State, unless otherwise decided by both States.
2. The enforcing State may under no circumstances claim reimbursement for costs incurred for the enforcement of the sentence or for the supervision of the sentenced person.

*Section II. Settlement of disputes*

*Article 23*

1. Any dispute arising from the interpretation or the application of this Agreement shall be settled through the diplomatic channel.
2. A joint consultative committee, composed of representatives of the Ministries of Foreign Affairs and of Justice, shall be established and shall meet at the request of either State with a view to facilitating the settlement of any problems arising from the application of this Agreement.

*Section III. Final provisions*

*Article 24*

*Provisional application and entry into force*

1. This Agreement shall be applied provisionally one month after the date of its signature and shall enter into force on the first day of the second month after the date of receipt of the last notification attesting that the necessary constitutional formalities have been completed in both States.

2. This Agreement shall remain in force for an indefinite period.

*Article 25. Territorial application*

1. This Agreement shall apply:
  - (a) In the case of the Kingdom of the Netherlands, exclusively to the part of the Kingdom located in Europe;
  - (b) In the case of the Kingdom of Morocco, to the territory of the Kingdom of Morocco.
2. At the request of the Kingdom of the Netherlands, the territorial application may be extended, through an exchange of notes, to the Netherlands Antilles or to Aruba.

*Article 26. Suspension and termination*

1. Either Party may at any time suspend or terminate this Agreement by means of a notification addressed to the other Party. In the case of the Kingdom of the Netherlands, either Party has the right to suspend or terminate this Agreement in respect of each of the territories of the Kingdom of the Netherlands.
2. The suspension shall take effect on the date on which the notification is received by the other Party. The suspension shall terminate on the date on which the notification terminating the suspension is received. Termination shall take effect on the first day of the third month after the date on which the notification is received by the other Party.
3. However, this Agreement shall continue to apply to the enforcement of sentences of persons transferred under the Agreement before the suspension or the termination takes effect.

In witness whereof, the representatives of the two States, being duly authorized to that end, have signed this Agreement and affixed their seals hereto.

Done at Rabat, on 30 November 1999, in duplicate in the Dutch, Arabic and French languages, all three texts being equally authentic.

For the Kingdom of the Netherlands:

HENDRIX JAN VAN PASCH  
Ambassador of the Netherlands

For the Kingdom of Morocco:

OMAR AXEMAN  
Minister of Justice

